التاريخ: 2023/05/13

على طريقة العصابات والمافيا الإمارات تختطف مواطنا إماراتيا من الأردن

قالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا إن قيام السلطات الأردنية بتسهيل اختطاف رجل الأعمال الدكتور خلف عبد الرحمن الرميثي (58) مزدوج الجنسية إماراتي/ تركي وترحيله إلى الإمارات و انتهاك فاضح للقوانين المحلية الأردنية والقانون الدولي حيث تنص القوانين الأردنية على مسار قضائي عادل وشفاف يجب أن يستنفذ قبل التسليم كما يحظر القانون الدولي تسليم الأشخاص إذا كان هناك مجرد احتمال تعرض الشخص لخطر التعذيب وغيره من انتهاكات وضروب المعاملة القاسية بما في ذلك الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والمحاكمة الجائرة.

وأضافت المنظمة أن الرميثي تم اعتقاله يوم الأحد الموافق 2023/05/07 في مطار الملكة علياء لدى وصوله من تركيا بناء على مذكره صادره عن الشرطة العربية والدولية بتاريخ 2014/01/09 وتم عرضه على القضاء وأفرج عنه بكفالة في نفس اليوم لكن تم اعتقاله مرة أخرى في اليوم التالي، وسادت القضية حالة من الفوضى وإجراءات غامضة ومضللة لطاقم المحامين اتخذها النائب العام أدت إلى اختطافه بطريقة أشبه بعمل العصابات والمافيا من قبل عملاء أردنيين وأماراتيين صباح الخميس الموافق 2023/05/12 وترحيله الى الإمارات.

وبينت المنظمة أن الرميثي خرج من الإمارات إثر حملة اعتقالات شنها جهاز أمن الدولة الإماراتي في مارس عام 2012 وطالت أعضاء من حركة الإصلاح وصدر عليه حكما غيابيا في يوليو 2013 بالسجن 15 عاما، وصل عدد من حوكم في القضية 94 شخصا تعرضوا للاختفاء القسري والتعذيب الوحشي ولفقت لهم تهم وحكم عليهم مدد متفاوتة منهم 51 شخصا استنفذوا مدة حكمهم ولا زالوا في السجن حتى الآن.

وشددت المنظمة أن اختطاف الرميثي يوضح مدى تغول الأجهزة الأمنية على الجهاز القضائي في الأردن مما يجعلها عاجزه عن أداء مهامها بشفافية ونزاهة وفقا للقانون والدستور، كما يدلل على أن الأنظمة الدكتاتورية ومنها النظام الإماراتي تستخدم نظام الانتربول العربي كأداة لملاحقة المواطنين بسبب آرائهم السياسية ومعتقداتهم.

وأكدت المنظمة أن ترحيل الرميثي إلى الإمارات التي لا تمتلك جهاز قضائي نزيه وعادل والمشهورة بمراكز احتجاز سيئة السمعة والتي يديرها جهاز أمني معروف باستخدام كافة أساليب التعذيب الوحشية يشكل تهديدًا خطيرا على حياته وسلامته، حيث تم توثيق تعرض مئات المعتقلين للتعذيب والمعاملة القاسية والإهمال الطبي، توفي بعضهم تحت وطأة التعذيب كان آخرهم المعتقل اللبناني رجل الأعمال غازي عز الدين(55عاما) الذي اعتقل مع ثلاثة من أشقائه وسبعه آخرين في منتصف آذار الماضي وقضى تحت التعذيب بتاريخ 2023/05/04 ودفن في الامارات بشكل شبه سري بعيدا عن أهله ودون السماح للجنه طبيه محايده بمعاينة جثمانه وأبلغ أهله في لبنان بوفاته اثر نوبه قلبيه بتاريخ 2023/05/11.

وحملت المنظمة النظام الأردني في المقام الأول المسؤولية الكاملة عن حياة وسلامة الرميثي فالمسؤولين في الاردن يعلمون تمام العلم ان النظام الإماراتي يستخدم التعذيب المنهجي فقد سبق أن اعتقل الصحفي

تيسير النجار وعذب خلال احتجازه وبعد فترة وجيزة من الإفراج عنه توفي بسبب الأمراض التي ألمت به نتيجة التعذيب.

وعبرت المنظمة عن صدمتها من موقف الحكومة الأردنية التي بدلًا من اتخاذ موقف أخلاقي وقانوني ضد النظام الإماراتي الذي يضم في سجونه مواطنين أردنيين تعرضوا لانتهاكات وحشية بسبب آرائهم السياسية، تتعاون معه وتساعده على ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

ولفتت المنظمة أن السلطات الإماراتية تحتجز عدد من المواطنين الأردنيين منهم ياسر وعبد الله أبو بكر اللذان توفيت أمهما العام الماضي متأثرة بمرض السرطان، والتي كانت تستغيث بالجهات المعنية لسنوات للتدخل للإفراج عن نجليها كي تتمكن من رؤيتهما، كما تحتجز الإمارات المواطنين الأردنيين ماهر أبو الشوارب وبهاء مطر، وجميعهم محتجزون منذ عام 2015 ويواجهون أحكامًا بالسجن لمدة 10 سنوات على خلفية اتهامات مفبركة.

وتذكر المنظمة أن هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها الإمارات باسترداد مواطنين من الخارج عن طريق الخطف بالتعاون مع عملاء محليين، فبتاريخ 2015/12/29 قام عملاء من جهاز أمن الدولة الاماراتي باختطاف مواطن إماراتي من مكان احتجازه في أندونيسيا وكان هذا المواطن قد لجأ الى أندونيسيا هربا من الإمارات حيث حكم عليه غيابيا 15 عاما ضمن مجموعة "94".

وتنوه المنظمة أن الدبلوماسية الناعمة التي تنتهجها الجهات الدولية المعنية في مواجهة الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها النظام الاماراتي لن تصلح الشأن الحقوقي في الإمارات وليس أدل على ذلك أنه في الثامن من مايو الجاري كان هناك استعراضا دوريا شاملا لملف الامارات الحقوقي في مجلس حقوق الانسان وأوصى المجلس الامارات بإطلاق سراح المعتقلين ووقف التعذيب وإطلاق الحريات.

ودعت المنظمة الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان إلى التدخل العاجل لإنقاذ حياة الرميثي والكشف عن مصيره فمن غير المقبول أن يستمر الصمت على ما يفعله النظام الإماراتي بسبب استخدامه أموالا طائله لغسل جرائمه تحت بند مكافحة الإرهاب فالنظام الإماراتي استخدم كل وسائل الشيطنة لتبرير انتهاكات حقوق الأشخاص فرادى وجماعات .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا